أكاديمية الإدارة والسياسة

للدراسات العليا

عنوان البحث

**انتفاضة القدس والرد الإسرائيلي عليها**

**2015-2017**

بحث مقدّم إلى مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الخامس

إعداد

الباحث/ د. محمد عبد الجواد البطة

**دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**

**1439هـ - 2017م**



**الملخص:** تناولت الدراسة أسباب اندلاع الانتفاضة وكيفية حدوثها وخلفية منفذيها، وتطورها أيضًا، كما ركزت على الرد الإسرائيلي على انتفاضة القدس عسكريًا وتشريعيًا، وبينت أن الرد العسكري له أسلوبان رئيسان؛ أعمال انتقامية وعقوبات جماعية، كما تطرقت الدراسة إلى الرد التشريعي والمقصود به سن قوانين لمجابهة الانتفاضة فالاحتلال الإسرائيلي احتلال احترافي بكل معنى الكلمة، فهو يجيد ممارسة الاعتداءات، ويبدع في إعطائها بُعدًا ومصوغًا قانونيًا من خلال تشريع القوانين في الكنيست أو من المحكمة العليا انتقامية الهدف وقائية الادعاء. منها: قانون الإرهاب، و قانون منع الأذان في المسجد الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة إسرائيل لردع الانتفاضة هي إجراءات انتقامية بحته، ولكنها مدروسة ومتقنة، من خلال مدّها بتشريعات قانونية تخدم أهدافها وتحصنهم من العقاب، وإعطائها مظهرًا ديموقراطيًا أمام المجتمع الدولي. وقد أوصت الدراسة بدعم صمود أهالي القدس، والعمل على إنهاء الانقسام. وتطوير الانتفاضة بأساليب وخطط شعبية لمواجهة مخططات التهويد وإسناد أهالي القدس بخطة إعلامية مكثفة لإظهار معاناتهم اليومية،

**Abstract**

The study deals with the causes behind the outbreak of this uprising. It discusses how it had begun and developed and the background of its participants. The study gives special attention to the military and legal Israeli response to the Jerusalem Uprising, and clarifies that the military response has two main types; retaliatory actions and collective punishments. It also focuses on the Israeli legislative response, which means enacting laws, to confront the uprising. And as it is known, the Israeli occupation is professional in every sense of the word. It is excellent of committing aggressions, and creative in giving them the legal coverage through legislating laws in the Knesset, such as; the law of terrorism, and the law to prevent the call for prayer -ADHAAN- in the Aqsa Mosque, or the Supreme Court which has retaliatory aim and protective allegation. The study has concluded that Israel's policy against the Uprising are pure retaliatory measurements, but deliberate and disciplined, that is through backing them by legislations serve their purpose and protect them against punishment, as well as giving Israel a democratic appearance before the international community.

The study has recommended supporting the steadfastness of the Jerusalemites, and do work to end the internal division. And to develop the uprising through popular methods and plans to confront with Judaization schemes. And finally, to support the Jerusalemites with an intensive supporting media plan to show their daily suffering.

**انتفاضة القدس والرد الإسرائيلي عليها**

**2015-2017**م

**المقدمة:**

جاءت انتفاضة القدس ردًا طبيعيًا على سياسة سلطات الاحتلال تجاه مدينة القدس واجراءاتها العنصرية بحق الأهالي، فهي تضيق عليهم الخناق في مجالات شتي منها: منعهم من النمو والتوسع الطبيعي لمساكنهم، بهدف تهجيرهم من القدس، لتحقيق غايتها في أرض أكثر وعرب أقل في مدينة القدس، فضلًا عن تهويد التعليم، وتهويد الخدمات، وإحاطة القدس بسياج من ثلاث طبقات من المستوطنات الكبيرة، فضلًا عن التوسع المستمر للمستوطنات في القدس، لتغيير الواقع الديموغرافي لصالح اليهود، وتوسيع حدود بلدية القدس.

وأما بخصوص الاعتداءات على المسجد الاقصى فهي كثيرة وممنهجة، ومنها عملية الحفريات، وفرض إجراءات أمنية على الفلسطينيين لتقييد حركتهم من وإلى الحرم الشريف، ومنع مصاطب العلم([[1]](#footnote-1)) في الحرم، فضلًا عن منع من هم دون سن الأربعين دخول الحرم الشريف، وفي المقابل تترك العنان لزعماء اليهود بتدنيس الحرم من خلال السماح لهم وللمستوطنين دخول الحرم، لهذا كان الرد طبيعيًا من أبناء القدس لحماية الحرم الشريف، وللحد من الإجراءات الصهيونية الهادفة إلى تهجيرهم من مدينتهم لتهويدها، وخصوصًا في ظل غياب موقف دولي وإسلامي وعربي مؤثر وضاغط على إسرائيل لوقف إجراءاتها القمعية بحق الأهالي وتهويد المدينة.

مشكلة الدراسة:

تأتي فكرة الدراسة عند دخول انتفاضة القدس عامها الثاني، وهي تراوح مكانها بعمليات فردية، دون تطويرها بأساليب شعبية، واستغلال حكومة الاحتلال الإسرائيلي لها من خلال إمعان الانتقام من أهالي القدس تارة، وتنفيذ مخططًا ممنهجًا لتهويد المدينة تارة أخرى

**أهداف الدراسة:**

* إظهار دوافع اندلاع الانتفاضة وأهدافها.
* البحث في الإجراءات والمواقف الإسرائيلية على المستوى العسكري والتشريعي.
* بيان ما وصلت إليه حكومة الاحتلال في تنفيذ مخططاتها بشأن تهويد القدس خلال الانتفاضة.
* التوثيق لمرحلة مهمة من معاناة ونضالات أهالي القدس في مقاومتهم الاحتلال وإجراءات تهويده للقدس.
* إثراء المكتبات الوطنية بمثل هذه الأبحاث كون هذا القضية لم تلق الاهتمام الواجب.

**أهمية الدراسة:**

**تكمن أهمية هذه الدراسة أنها جديدة في طريقة طرحها للموضوع حيث تناقش الأسباب الكامنة والمفجرة للانتفاضة، فضلًا عن الرؤية الإسرائيلية لأسباب الانتفاضة، وكيفية رد أجهزة الاحتلال عليها لقمعها واستغلال التشريع الإسرائيلي لتمرير مخططًا لتهويد القدس.**

**حدود الدراسة: أما عن حدود الدراسة فهما حدان مهمَّان:**

* الحد المكاني وهو مدينة القدس الشريف.
* والحد الزماني وهي تلك الفترة الممتدة بين عامي 2015-2017، ويمثل عام 2015 اندلاع انتفاضة القدس ، أما 2017 فهو يمثل دخول الانتفاضة عامها الثاني، في ظل رد إسرائيلي ممنهج لقمع سكانها وتهويدها

منهج الدراسة: أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، واعتمدت الدراسة على الإصدارات العربية، وتقاريرعبرية مترجمة، ولحداثة الموضوع وندرة المصادر لجأت الدراسة إلى متابعة الأخبار اليومية الصادرة عبر الصحف العربية والمحلية ومواقعها الالكترونية، فضلًا عن متابعة المواقع الإخبارية الإسرائيلية التي تحدثت عن هذا الموضوع.

**تقسيم الدراسة:**

**تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسين:**

* انتفاضة القدس الأسباب والأهداف
* الرد الإسرائيلي على انتفاضة القدس عسكريًا وتشريعيًا
* وأخيرًا النتائج والتوصيات.

**انتفاضة القدس والرد الإسرائيلي عليها**

**2015-2017**م

**المحور الأول: انتفاضة القدس الأسباب والأهداف**

تعلمنا أن الظواهر الطبيعية مثل: العواصف والبراكين والزلازل وغيرها لا تأتي من فراغ فكل ظاهرة يكون لها أسبابها منها التراكمية الكامنة التي تولد صغيرة، ثم تكبر وتتراكم حتى تحتقن وتنتظر الانفجار ومنها الأسباب المباشرة التي تعمل عمل الصاعق المحرض للانفجار، فإن كانت الظواهر الطبيعية تخضع لهذا القانون فإن الأحداث الثورية والانتفاضية الغاضبة في عالم الإنس أيضًا تخضع لهذا القانون الكوني (والذي لخصه نيوتن لكل فعل له ردة فعل)، فعلى ضوء هذا الفهم فإن أيَّ محاولة لدراسة الأحداث الجارية في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية دراسة علمية موضوعية لا بد أن ننظر للأسباب والذي يمثل الاحتلال الصهيوني لفلسطين بشكل عام والقدس على وجه الخصوص أهمها، هذا الاحتلال الذي جثم على أراضي الفلسطينيين واتبع سياسات متلاحقة مليئة بالمعاناة اليومية الممنهجة بحق أهالي القدس والأقصى على وجه الخصوص تستهدف ترحيلهم منها مما ولًّد لديهم شعورًا بالقهر والظلم.(البطة،2017: نت)

إلا أنَّ الفلسطينيين على مدار سنوات الاحتلال تَحدُّوا هذه السياسات الممنهجة بحق مدينة القدس وحرمها الشريف، ومنها: حرق المسجد الأقصى في أغسطس عام 1969م، والتي اندلع على أثرها موجة غضب جماهيري سقط خلالها العديد من الشهداء والجرحى، والعمليات الفردية التي قام بها الشباب الفلسطيني في أكتوبر1990م في القدس، وهبّة النفق في سبتمبر عام 1996م والاعتراض على اقتحام شارون للأقصى سبتمبر عام 2000م، مما أدي إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، وترجع أهم الأسباب في اندلاع موجة العمليات الفردية الأخيرة في القدس والتي أطلقت عليها وسائل الإعلام بانتفاضة القدس، أو الانتفاضة الثالثة إلى أسباب تراكمية بعيدة جعلت النفوس الشبابية حبلى بالانتقام وأسباب أخرى كانت بمثابة الصواعق التي حرض على الانفجار.**(مرجع سابق)**

**أسباب انتفاضة القدس:**

1. الاحتلال الطويل للقدس واتباعه سياسة ممنهجة لتهويدها والاعتداء على الحرم الشريف بالحفريات أولًا، وبتحديد دخول سن الرجال للحرم الشريف مما أدى إلى حرمان الآلاف من الشباب الذين هم دون سن الأربعين من الصلاة في الأقصى ثانيًا، ومحاولات تقسيم المسجد الأقصى ثالثًا، والاقتحامات المستمرة لباحة الحرم الشريف والاعتداء على المصلين من الرجال والنساء بالضرب والتفتيش أثناء زيارة الحرم الشريف رابعًا. (شاهين، 2015: نت)
2. زيادة القمع والتهديدات المستمرة لأهالي القدس وأهم مظاهرها الاعتقالات المستمرة بحق المقدسيين وهدم بيوتهم ومصادرة أملاكهم، فضلًا عن عدم إعطائهم رخصًا وتصاريح بناء جديدة في القدس وضواحيها ومَنْ يقوم بالبناء على عاتقه تفرض عليه سلطات الاحتلال هدم بيته بيده، مع فرض غرامات كبيرة. ( البطة، 2017: 17)
3. وكان من أهم الأحداث المباشرة أن شهد عام 2015م اعتداءات متتالية من قبل المستوطنين بحق أهالي القدس، كان أولها في 31/يوليو2015م بحرق منزل عائلة الدوابشة، ثم مقتل محمد أبو خضير. (أبو جلهوم، 2016:ص67)
4. وجاء الحدث الأخير من جملة هذه الأحداث أن قام الجانب الإسرائيلي بعدد من الخطوات تجاه المسجد الأقصى في شهر سبتمبر 2015؛ ففي التاسع من سبتمبر/ ايلول، صدر عن وزير الدفاع الإسرائيلي قرارًا بحظر مصاطب العلم والرباط في الأقصى، وفي 14 سبتمبر اقتحم وزير الزراعة الإسرائيلي أوري آرئيل المسجد الأقصى بصحبة أربعين إسرائيليًا، واقتحمت وحدات خاصة وعناصر المستعربين باحات المسجد، وفي 17 سبتمبر، قام عشرات من شبيبة حزب [الليكود](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%AF) (الحزب الحاكم) باقتحام المسجد الأقصى، مما عاظم شعور الحقد الشعبي لدى الفلسطينيين بشكل عام والمقدسيين على وجه الخصوص. (العيلة، 2016: 23)

**أسباب انتفاضة القدس حسب الرؤية الإسرائيلية:** وأما الجانب الإسرائيلي والذي عَبَّرَ عنه - ليؤور أكرمان أحد قادة جهاز الأمن العام الإسرائيلي- (الشاباك) في تقريره والذى نشره موقع صحيفة معاريف فقد عزا اندلاع هذه العمليات الفردية إلى الأسباب التالية: (تقرير عبري، 2015: نت)

1. جزء منها الإحباط الذي يعيشه المواطنون الفلسطينيون في ظروفهم المعيشية وعدم إحراز تقدم أو تحسن فيها.
2. عدم وجود أي تحريك لعملية السلام أو المفاوضات مع السلطة الفلسطينية مضيفاً أنهم مضطرون لتحمل مسؤولية ذلك دون انتظار لبوادر الفلسطينيين .
3. عدم وجود استراتيجية (إسرائيلية) للتعامل مع الفلسطينيين سياسيًا ليس فقط بالمبادرات وإنما كذلك بوضع خطة طويلة الأجل لكيفية التعامل مع الأزمات التي يعيشها سكان الضفة وقطاع غزة  والحركة الإسلامية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، مشيراً قائد الشاباك السابق أنَّ مبدأَ حكومته هو مكافحة "الحرائق" الحالية على أمل تجنب "الانفجار الكبير" وفق تعبيره.
4. غيابُ أيّ مبادرة (إسرائيلية)، وذلك نابع من عدم وجود استراتيجية، والنتيجة هي أن (إسرائيل) تستجيب دائمًا، ولا تبادر بأيّ خطوة سواء كانت عسكرية أو سياسية.
5. فقد (إسرائيل) لعامل الردع ، مطالباً جيش الاحتلال بتنفيذ عمليات عسكرية في الضفة المحتلة على غرار ما حدث في قطاع غزة صيف العام 2014 في قطاع غزة (مرجع سابق)

**كيفية حدوثها:** بدأت في الثالث من أكتوبر/ تشرين أول عام2015 عندما قام أحد طلاب الحقوق وهو مهند الحلبى ابن العشرين ربيعًا وهو أحد الشباب الفلسطيني اللاجئ من يافا إلى أحد مخيمات اللاجئين في نابلس بتنفيذ عملية فدائية من تلقاء نفسه دون توجيه من أيٍّ منَ التنظيمات الفلسطينية، وقتل فيها اثنين من المستوطنين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح حرجة، واقتدى به العديد من الشباب والشابات الفلسطينيين. وحذَوا حذوه متسلحين بوسائل نضالية متعددة أهمها السكين والتي تعتبر السلاح الرئيس لهذه المعركة حيث أغلب العمليات كانت عمليات طعن للجنود واليهود والمستوطنين، فضلًا عن استخدام السلاح الناري. وأسلوب الدهس بالمركبات الخاصة، وإلقاء الزجاجات الحارقة والرشق بالحجارة. (العشي،2016: نت)

أن عدد العمليات التي نفذت حتى اكتوبر/ تشرين أول 2016 نحو 535 عملية فدائية، منها 121 عملية طعن، و33 عملية دهس، و183 عملية إطلاق نار، و198 هجومًا بعبوات ناسفة بدائية، إضافة إلى 135 محاولة طعن غير ناجحة (لم تؤدِ لخسائر في صفوف الاحتلال) ومن الجدير بالذكر أن عدد الشهداء الفلسطينيين قد وصل إلي 249 شهيدًا ومنهم عدد كبير من النساء والأطفال، في حين أدت العمليات الفدائية لمقتل 40 إسرائيليًا خلال عامها الأول. (انتفاضة القدس، 2016: نت) وتزايد عدد العمليات الفردية بأساليبها المتعددة من دهس والأسلحة النارية البدائية مع تحولها إلى نسق من المقاومة الشعبية الذاتية، وفي هذا الخصوص كشف جهاز الشباك عن احباط 2000 عملية فردية في سنة 2016( شاهين، 2017: 205) وفي العاشر من اكتوبر/ تشرين أول 2016، انتقلت العمليات الفردية من السلاح الابيض الى السلاح الناري بعملية بدأها الشهيد مصباح صبيح، وتوالت بعدها العمليات من هذا النوع جاء اشهرها صباح يوم الجمعة 14تموز/يوليو 2017 حين أقدم ثلاثة شبان يسمون بنفس الأسم "محمد" من عائلة جبارين من مدينة أم الفحم بتنفيذ عملية بسلاح الناري في منطقة باب الاسباط في المسجد الأقصى(أرناؤوط، 2017: 164)

**خلفية منفذيها**: أجمعت العديد من التقارير المعدة من قبل وسائل الإعلام الفلسطينية والدولية، والإسرائيلية أيضًا أنّ منفذين العمليات لم ينتموا إلى الفصائل الفلسطينية الناشطة في الأراضي المحتلة، وأنهم قاموا بهذه العمليات وهم على قناعة شخصية نابعة من مشاعر الحقد الثوري على المحتل ممزوجة بمشاعر الغيرة الوطنية والدينية ، في ظل ملامستهم لواقعهم المعيشي اليومي والمليء بالمعاناة الممنهجة التي استهدفت كرامتهم ووجودهم على حٍدّ سواء.(حمتو، 2016: نت)

كما يلاحظ أن غالبية أعمار منفذين العمليات تحت سن الخامسة والعشرين عامًا، أي أنهم ولدوا في فترة تنفيذ اتفاق أوسلو وكبروا ورأوا بأمّ أعينهم انسداد الأفق السياسي في عملية التسوية السياسية التي بدأت وتيرتها قبل مولد بعضهم، فأصبح لديهم شعور بفقدان الأمل واليأس والإحباط من عدم استجابة الحكومة الإسرائيلية لعملية السلام بشكل جدّي وتعاظمت قناعتهم الشخصية بمماطلة اليهود وخداعهم، وأيضًا اليأس من حالة الانقسام الفلسطيني الذي طال حتى النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني مما كوَّن لديهم قناعة بأن التنظيمات الفلسطينية مشغولة في نفسها وبمصالحها الحزبية الضيقة، وهذا ما دفعهم للقيام بأعمال فردية دون الرجوع إلى تلك التنظيمات والفصائل المسلحة، حاملين رسالة من الممكن قراءتها أنتم لكم مصالحكم الحزبية ونحن لنا الوطن وهو ليس حِكْرًا لكم.

**تطورالانتفاضة:** حين اندلعت كانت أشبه في حركتها بكرة الثلج المتدحرجة من الأعلى لهذا سارع العديد من المحللين السياسيين ورجال الإعلام وقادة بعض الفصائل الفلسطينية بوصفها انتفاضة ثالثة منذ أيامها الأولى، وأطلقوا عليها اسم انتفاضة القدس، فقد انتشرت بسرعة فائقة من القدس إلى باقي مدن الضفة وساندها التفاف جماهيري متواضع اشتبك مع قوات الاحتلال في مناطق تماس مباشرة مثل: الحواجز العسكرية وبعض المستوطنات الصهيونية المنتشرة في الضفة والقدس، وامتدت إلى قطاع غزة حيث شارك الشباب الفلسطيني في غزة بمظاهرات على امتداد حدود القطاع الشرقية حيث تتواجد قوات الاحتلال في تلك المناطق الفاصلة بين القطاع وأراضي المحتلة عام 1948م وتعاملت قوات الاحتلال بإطلاق النار بشكل مباشر على صدور الشباب بهدف القتل، وقد استشهد عدد كبير من الفلسطينيين في هذه المواجهات واستمرت هذه المواجهة قرابة الأسبوعين ثم أخذت بالانحصار حتى تلاشت.

كما توقع البعض أن التنظيمات الفلسطينية سوف تشارك فيها بثقلها إلا أنّ هذا لم يحدثْ حسب التوقع، واقتصر دور بعض التنظيمات والفصائل على الخطاب الإعلامي دون وضع خطط جماعية لقيادة وتوجيه الجماهير الزاحفة نحو المحتل.

\*\*\*

**المحور الثاني: الرد الإسرائيلي على الانتفاضة:**

على صعيد الرد الإسرائيلي لقد سارعت جميع القوى الإسرائيلية؛ العسكرية والسياسية والتشريعية لمواجهة العمليات الفردية وقمعها والقضاء عليها بكل الوسائل، وأهم ما تعرض له الفلسطينيون من قبل قوات الأمن الإسرائيلي: الإعدام والقتل العمد بدل الاعتقال، أوامر بتسهيل إطلاق النار على المواطنين بدل توقيفهم، ترك الجرحى ينزفون فترات طويلة دون إسعاف، اختطاف الجرحى من المستشفيات، التعذيب والتنكيل الوحشي والضغوطات النفسية والتهديد بحق الأسرى، استخدام الكلاب البوليسية في الهجوم على المعتقلين خلال اعتقالهم، استخدام وحدات المستعربين في الاختطاف والقتل، واستخدام المعتقلين كدروع بشرية، هدم منازل الأسرى المعتقلين، اعتقال جثامين الشهداء الفلسطينيين، تشريع قانون يجيز اعتقال ومحاكمة أطفال حتي بعمر 14سنة، زج الأسرى خاصة الأطفال في سجون تفتقد لكل المقومات الإنسانية، اعتقالات بسبب حرية الرأي ونشاطات على مواقع التواصل الاجتماعي (روسيا اليوم،2016: نت)

**وهذه الدراسة تتناول الرد الإسرائيلي على مستويين فقط؛ وهما الرد العسكري، والرد التشريعي.**

**أولًا- الرد العسكري:**

بالرغم من قسوة هذه الإجراءات إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هدفها المنشود بالقمع والقضاء عليها، بل زادت وتيرة العملية الفردية بشكل متصاعد مما جعل منها حالة ثورية دائمة قد تتطور وتصل إلى انتفاضة شاملة في امتدادها وشموليتها وديمومتها ووسائلها الكفاحية إذا ما ارتفعت وتيرة القمع الإسرائيلي لها.

**الرد العسكري له أسلوبان رئيسان؛ أعمال انتقامية وعقوبات جماعية :**

1. **الأعمال الانتقامية:** استخدمت قوات الاحتلال أسلوب إطلاق النار تجاه الفلسطينيين كوسيلة انتقام تشبع بها شهوة الانتقام وإمعانها بتعذيب الفلسطينيين الجرحى والموتى أيضًا، وليست كإحدى وسائل الدفاع عن النفس كما يَدَّعون، ومما يستدل به حادثة إطلق الجندي إليئور أزريا النار حتى الموت على عبد الفتاح الشريف، في مارس/ أذار 2016م الذي نَفّذ عملية طَعْن جندي من الجيش الإسرائيلي وأصابه بجروح. خلال الحادثة أطلقت النيران على الشريف وأصيب، فاستلقى على الأرض ولم يعد يشكّل تهديدًا. رغم ذلك، بعد عدة دقائق لم يتوقع فيها حدوث خطر على الجنود، حيث أطلق أزريا رصاصة على رأس الشريف، كانت سبب وفاته وفقا لتشريح الجثة (هداس، 2017، نت) وبسبب عمليات إطلاق النار بلغ عدد شهداء انتفاضة القدس، منذ انطلاقتها في الأول من تشرين أول/أكتوبر 2015م، وحتى أكتوبر2016م، حوالى 249 شهيدًا وبلغ عدد الجرحى الفلسطينيين أربعة آلاف و770 جريحًا(مظلوم، وأبواسبيتان، 201: نت) و تزايد عدد الشهداء الفلسطينيين حتى وصل عددهم في منتصف عام 2017 إلى 296 شهيدًا، منهم: 83 طفلًا أعمارهم أقل من ثمانية عشر عامًا و ثمانية وعشرون سيدة منهن عشر شهيدات قاصرات، فضلًا عن شهيدين من مجمل الشهداء يحملون جنسيات عربية، وهما: كامل حسن يحمل الجنسية السودانية، وسعيد العمر ويحمل الجنسية الأردنية، حسب دراسة احصائية أعدها مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني (أك، 2017، نت)

**ومن الأعمال الانتقامية أيضًا سياسة الاعتقال:** فهي سياسة انتقامية بحتة تتعدى هدفها الظاهر بأنها إجراءات وقائية، ويظهر هذا من أساليب التعذيب التي تبدأ منذ لحظة الاعتقال وحتي بعد الإفراج، ومنها سياسة اعتقال الأطفال القصر في بيوتهم (الإقامة الجبرية) وسياسة الاعتقال الإداري بشكل موسّع، وتحويل عدد من الأسرى الفلسطينيين الذين أنهوا محكوميتهم إلى اعتقال إداري بدل الإفراج، والحديث في هذه السياسة يطول، ونختصر في هذا المقام بإفادة لجنة أهالي الأسرى المقدسيين بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي نفَّذت منذ بداية انتفاضة القدس وحتي مطلع أكتوبر 2016م، أي خلال عام كامل، 2355 حالة اعتقال في صفوف الفلسطينيين من كافة أحياء وقرى القدس المحتلة. (رش/ ط ع، 2017: نت)، وحتى أغسطس 2016 بلغ عدد المعتقلين الأطفال 2423 طفلًا، ذكورا وإناثا، بنسبة تزيد 200%100 عن عام 2015. (فروانة، 2016: 17)

وبحسب إحصائية أصدرتها اللجنة، فإن قوات الاحتلال اعتقلت 1209 مقدسيًا ميدانيًا، و1146 اُعْتُقِلُوا بعد اقتحام منازلهم، حيث طالت الاعتقالات كآفة شرائح الشعب الفلسطيني في المدينة من أطفال، نساء، شبان وكبار في السن. وتشير الأرقام بشكل واضح إلى حجم حالة الاستهداف الكبيرة التي لحقت بالمقدسيين، والتي تؤكد بشكل واضح نية الاحتلال المستمرة في حسم قضية المسجد الأقصى عبر حملات الاعتقال والإبعاد. وأشارت اللجنة إلى أنَّ من بين المعتقلين 79 طفلًا دون سن 12 عامًا، 763 طفلًا أكبر من 12 عامًا وأقل من 18 عامًا، 24 فتاة دون سن 18 عامًا، 104 سيدات، 43 من كبار السن، و1342 شابًا. وأغلب هذه الاعتقالات تركزت في العيسوية، البلدة القديمة، سلوان، الطور، جبل المكبر ومخيم شعفاط، إضافة إلى مجموعة من فلسطيني الداخل المحتل. فيما حولت سلطات الاحتلال 42 مقدسيًا للاعتقال الإداري بقرار صادر عن وزير الجيش الإسرائيلي، لفترات تتراوح ما بين ثلاثة أشهر و ستة أشهر، واعْتُقِلَت العشرات بتهمة التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)

وبينت لجنة أهالي أسرى القدس أن سلطات الاحتلال فرضت الحبس المنزلي (الإقامة الجبرية) بحق مجموعة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني لفترات غير محددة، مما أثر بشكل كبير على التحصيل العلمي للأطفال، وعلى نفسياتهم ودمر نسيجهم الاجتماعي(رش/ ط ع، 2017: نت) والحبس المنزلي هو احتجاز الطفل بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال في منزله بشكل قصرى، بحيث يجبر الأهل على توقيع تعهد بعد خروج ابنهم من المنزل طوال فترة الحبس ولا يُسمح له بالذهاب إلى المدرسة أو زيارة أقاربه أو اللعب مع أقرانه في المنطقة المحيطة بالمنزل، و يتحول المنزل الآمن إلى سجن مع اختلاف السجان(وكالة معا، 2017: نت).

وهذه العقوبة تستهدف الأطفال المقدسيين بشكل خاص، وخاصة مَنْ لا يسمح سنه الصغير من اعتقاله في السجون ولها انعكاسات على نفسية الطفل مما يجعله متذمرًا ومتوترًا وعدائيًا بشكل مستمر، حيث يرى الطفل أصدقاءه وهم يلعبون في الخارج ويمرحون، كذلك مع بداية العام الدراسي الجديد يجد الطفل أقرانه وزملاءه يتوجهون إلى المدارس مبتهجين وفرحين بالحقائب والملابس الجديدة، وهو لا يستطيع أن يشاركهم تلك الفرحة، فيصبح الطفل عصبيًا في تعامله مع أهله دون داع، لأنه يعتبرهم هم من يسجنونه ويقيدون حريته، وقد يضطر الأهل خوفًا على ابنهم من ضربه وتوبيخه، وهذا له آثار اجتماعية على طبيعة العلاقة داخل الأسرة الواحدة، ويخلق حاجزًا وجدارًا بين الطفل وأهله

وبسبب الحبس المنزلي فإن ما يقارب 400 طفل فلسطيني جميعهم من طلاب المدارس بمستوياتها (ابتدائية – اعدادية- ثانوية)، حُرِمُوا من الالتحاق بالعام الدراسي الجديد الذي انطلق في23أغسطس/ آب2017م، وهؤلاء كان يجب أن يكونوا في هذا الوقت مع بدء العام الدراسي الجديد على مقاعد الدراسة، ولكنهم لن يستطيعوا أن يلتحقوا كأقرانهم من الطلاب بالدراسة، فضلًا عن احتجاز مئات من الأطفال خلف القضبان في ظروف سيئة وبعضهم يقضي أحكامًا بالسجن لسنوات طويلة(المرجع السابق).

فضلًا عن استدعاء الكثير من الاطفال لمراكز التحقيق المختلفة وإهانتهم لعدة ساعات، من خلال الضرب على أنحاء متفرقة من الجسد أو الشبح والحرمان من النوم، أو الذهاب للحمام ووضعهم تحت الماء، وإجبارهم على القيام بحركات مسيئة وترويعهم بالصراخ، واستخدام الكلاب المدربة على إهانة البشر وعزلهم في زنازين انفرادية مع خفافيش الليل.( أبو مطر، 2016: 27)

**وأما عن الاعتقال الإداري ضد سكان القدس:** قد تكون الصلاحية بإصدار أمر اعتقال إداري ضد مواطني القدس بيد وزير الأمن أو قائد المنطقة العسكري إذا ما كان هناك ادعاء عن نشاطات جرت في الأراضي المحتلة. بموجب القانون الإسرائيلي، تم العمل بين الأعوام 1948م و1979م بموجب أنظمة الطوارئ البريطانية للعام 1945م تحديدًا المادة 111، ولاحقًا في العام 1979م سن القانون "قانون صلاحيات ساعة الطوارئ (اعتقالات) 1979م"، المادة 2 من القانون تعطي الصلاحية لوزير الأمن بإصدار أوامر اعتقال إداري وفقط في حالات نادرة جداً للقائد الأعلى للجيش، وبموجب المادة الرابعة من القانون يجب إحضار المعتقل خلال 48 ساعة أمام رئيس محكمة مركزية والذي له صلاحية تثبيت الأمر أو تقصير المدة أو إلغاء الأمر، وهناك الحق باستئناف هذا القرار أمام قاضٍ فرد في المحكمة العليا، وأقصى مدة للأمر تكون ستة شهور قابلة للتجديد، ويجب مراجعة الأمر مرتين خلال الستة شهور، وطبعاً هناك صلاحية بقبول مواد سرية خلال المراجعة للأمر من قبل قاضٍ، أما إذا كان الأمر صادراً عن القائد العسكري للأراضي المحتلة فإن الأوامر العسكرية تسري بهذا الشأن كما ذكرنا سابقاً، ولا يكون هناك أي اعتبار لكون المعتقل من سكان القدس(الضمير، 2015: نت)، وانتهج الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري وصَعَّدَ من استصدار أوامر الاعتقال الإداري في العام 2016م بحق جميع فئات المجتمع الفلسطيني، من أطفال، ونساء، وشباب، ليصل عدد المعتقلين الإداريين حتى نهاية العام 2016م، إلى 563 معتقلا إداريًا(تقرير الانتهاكات، 2017: 80)

1. **عقوبات جماعية:** إِنَّ مجمل إجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي تُشَكّلُ في نهاية المطاف حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وتأتي سياسة العقوبات الجماعية وما يصاحبها من إجراءات كإحدى أهم تلك الممارسات التي تُشَكّلُ انتهاكًا واضحًا لحقوق الشعب المحتل، والتي هدفت السلطات الإسرائيلية منها الضغط وفرض الاستسلام على الفلسطينيين، على أَنَّ سياسة الاحتلال في الضغط على الأهالي شملت **التهديد بهدم منازلهم أيضًا كوسيلة أخرى للضغط** عليهم وفي هذا الخصوص، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة عقابية بحق الشهداء أو المعتقلين الذين كان لهم نشاط مسلح أو عسكري ضد قوات الاحتلال، طالت أهالي الشهداء والمعتقلين، حيث تَمَّ اتِبّاَع سياسة غلق المنازل أو أجزاء منها(كغلق غرفة أو غرفتين)، في بعض الحالات، وكثيرًا ما لجأت أيضًا إلى هدم المنزل بشكل كامل، مما أدى إلى تشريد أسرة الشهيد أو المعتقل، أو إقامتها في خيمة إلي جانب ركام البيت، لا تقي حر صيف أو برد شتاء، ومن الجدير بالذكر أن الإقامة بخيمة هي رسالة تحدى وصمود يوجهها الأهالي للاحتلال.

وفي كثير من الحالات لحق الضرر بأسر وعائلات غير أُسرة منفذ العملية الفدائية، كالأخوة والأعمام، فكثيراً ما كان يقطن المنزل عائلة ممتدة مكونة من الأب والأبناء والأحفاد، في بناية كبيرة (عمارة) تتكون من عدة أدوار، فيتضررون جميعًا ويصبحون بلا مأوى، أو أن يكون المعتقلُ مستأجرًا شقة في بيت ما، وفي بعض الحالات لا يكون المعتقل قد أقام في المنزل الذي تعرض للهدم، أو قد يكون قد توقف عن الإقامة فيه أمد طويل (تقرير المنظمة العربية، 1988: 122)

فيصدر الأمر العسكري بهدم البيت، وعملية نسف أو هدم المنازل هي معاقبة "غيابية" للمشتبه في أنهم اقترفوا أعمالًا من شأنها تعكير صفو الأمن وهي عقوبة تسبق المحاكمة أو توجيه الاتهام..، ويعد نسف المنازل صورة من صور العقاب الجماعي التي تتعارض مع المادتين12، 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع اتفاقية جينيف، وتلحق بأبشع الأضرار بالأُسرة الفلسطينية. (البطة، 2016: 67)

ولقد شهدت سنوات انتفاضة القدس نشاطًا ملحوظًا في هذا النوع من العقاب، تركز في مدن الضفة الفلسطينية بشكل كبير والتي منها القدس، وفي هذا الخصوص قال والد الشهيد مهند الحلبي أن بعد استشهاد ابنه أقدمت قوات الاحتلال على هدم البيت بالكامل ولم يبقَ أيُّ شيء منه، فضلًا عن منع العائلة من السفر واعتقلوا محمد الأخ الأكبر لمهند، موضحًا أن الاحتلال يهدف من ذلك الانتقام بمعاقبة العائلة. (العشي،2016: نت)

وفي العاشر من أكتوبر2016م، دخلت العقوبات الجماعية تطورًا جديدًا، حيث أعلنت إسرائيل أنها ستبدأ بممارسة سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين من خلال وقف مخططات البناء في الأحياء الفلسطينية بالقدس المحتلة، ردًا على عملية إطلاق النار بالمدينة يوم 10/10/2016م التي نفذها الشهيد مصباح أبو صبيح. وفي هذا الخصوص قال مئير ترجمان رئيس لجنة التخطيط والبناء في إسرائيل، في حديثه للإذاعة العبرية: "يجب طرد عائلة منفذ العملية من القدس إلى غزة، واليوم تبقى فقط عصًا ولم يتبقَ أي جزر من سياسة العصا والجزرة التي يتم الحديث عنها، لذلك سيتم إزالة كآفة مخططات البناء في القدس الشرقية المتعلقة بالفلسطينيين". ودعا إلى فصل عدة بلدات واقعة شرق القدس من بينها مخيم شعفاط عن منطقة إدارة بلدية الاحتلال في القدس(وكالة معا،2016: ت) وأنظر أيضا( العيلة، مرجع سابق:37)

وخلال فترة الانتفاضة تواصلت عمليات هدم منازل منفذي العمليات الفدائية، حيث كان آخرها حتى إعداد هذا البحث أن هدمت قوات الاحتلال، فجر يوم الأربعاء15/8/2017م، منزل عائلة الأسير عمر العابد في قرية كوبر شمال مدينة رام الله، الذي نفذ عملية اقتحام مستوطنة "حلميش" وطعن ثلاثة مستوطنين، وتمّ اعتقاله بعد إصابته أثناء تنفيذ العملية، هدمت جرافات الاحتلال الطابق الثاني لمنزل العائلة، في حين خربت جزئيًا الطابق الأول، في أعقاب انتهاء المدة التي منحتها سلطات الاحتلال للعائلة بضرورة إخلاء المنزل، بعد صدور قرار بهدمه. ولم تقف عند هذا الحد بل اعتقلت والده ووالدته وشقيقه، بتهمة معرفتهم بنية عمر تنفيذ العملية، دون محاولة منعه من ذلك، كونه نشر وصيته على صفحة التواصل الاجتماعي"الفيس بوك" قبل ساعة من تنفيذ العملية. كما ألصقت قوات الاحتلال منشورات تحذيرية في شوارع القرية وعلى المنازل، توعدت فيه كلَّ من يقوم بعمليات بالعقاب له ولعائلته، وقام الشبان بتمزيق التحذيرات.( وكالة معا، مرجع سابق)

**في المقابل ترفض سلطات الاحتلال هدم منازل** المستوطنين الذين ينفذون عمليات قتل بحق فلسطينيين، ومثال على هذا، أن ردت سلطات الاحتلال يوم 16/9/2016م بالرفض على الطلب الذي قدمته عائلة الفتي محمد أبو خضير الذي اختطفه ثلاثة يهود وأحرقوه حتى الموت في القدس، وعثر عليه في أحراش دير ياسين، قبل عامين(2/7/2014م)، لمحكمة العدل العليا لإلزام وزير الأمن بهدم بيوت اليهود القتلة، وفي الرد الذي بعثت به الوزارة إلى العائلة قبل التماسها إلى المحكمة، كتبت أنه لا حاجة إلى ردع الجانب اليهودي ولذلك لا حاجة لهدم البيوت، و من الجدير بالذكر أن عدد عمليات القتل التي نفذها يهود ضد فلسطينيين خلال عامي 2015-2016م بلغ 18 عملية(الأيام، 16/9/2016: صحيفة) لم يعاقب أهالي منفذيها بأي نوع من العقاب الجماعي كما هو الحال لو كان منفذ العملية فلسطيني.

ومن أساليب العقاب الجماعي احتجاز أو اعتقال جثامين الشهداء منفذي العمليات الفدائية، واستهدفت سلطات الاحتلال من ذلك الانتقام والمعاقبة ومضاعفة الآلام والمعاناة لذويهم بحرمانهم من حقهم الإنساني في تشييعه ودفنه بما يليق بالكرامة الإنسانية والوطنية ووفق أعراف البشر أينما وجدوا، ويعتبر هذا مخالف لكلِّ الشرائع وقواعد حقوق الإنسان الدولية (البطة، 2016: 52)

**اتَّبعت سلطات الاحتلال سياسة الانتقام المعلن من خلال تشريع اعتقال الجثامين وتجميدها وهي سياسة قديمة تبعها الاحتلال الإسرائيلي** وتطورت هذه السياسة خلال انتفاضة القدس منذ أكتوبر/تشرين أول 2015، وجاءت أهم ملامح هذه السياسة في ثلاثة أشكال؛ الأول: تشريع الاعتقال، والثاني: تجميد الجثامين، والثالث: تشديد الإجراءات في الإفراج عن الجثامين وخصوصًا الشهداء من أبناء القدس. وكانت الأهداف المعلنة لهذه السياسة:

* ردع المهاجمين (كبح اندفاعية الشبان) من خلال هذه السياسة.
* ومنع تحويلهم إلى أبطال تقام لهم جنازات كبيرة تحفز آخرين على تقليدهم.
* الضغط على الأهالي لمنع أبنائهم من القيام بمثل هذه الهجمات

غير أن أهم الدوافع الغير المعلنة لهذه السياسة هي إمعان شهوة الانتقام من ذوي الشهداء وإخفاء جرائم ارتكبها جنود الاحتلال وفي هذا الخصوص يقول عصام عاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية أن هناك هدفًا أخر هو الحيلولة دون إجراء تشريح جثامين الشهداء وهو إخفاء جرائم حرب ارتكبت ضدهم وقال: لم يَعُدْ سرًا أنَّ جنود الاحتلال قتلوا عددًا من الشبان والشابات من دون أن يشكلوا أي خطر عليهم، والتشريح يمكنه كشف المسافة التي أطلقت منها النيران، وحقائق أخرى(ضراغمة، 2016: 42) منها من الممكن أن تكون الجثامين المحتجزة قد تعرضت لسرقة أعضاء لا تظهر بالعين المجردة كالعين وصمامات القلب والخلايا الجلدية. (نوفل، 2016: نت)

* وجرت عملية تجميد جثامين الشهداء ويتم هذا في معتقلات التجميد لدرجة حرارة منخفضة جدًا تصل إلى أكثر من أربعين درجة تحت الصفرحيث يضعون الشهيد في كيس أسود في ثلاجة قد تكون فيها جثث أخرى ويلقون الجثث دون ترتيب...(ظاهر، 2016: 26- 27) وبالرغم من أن أحد الشهداء المفرج عن جثمانه أُخرج من الثلاجة قبل خمسة أو ستة أيام من التسليم، إلا أنَّ أثَر التجميدِ كان واضحًا عليه بعد قرابة 9 أشهر من احتجازه. (نوفل، مرجع سابق)

ولقد تشددت حكومة نتنياهو إزاء إرجاع جثامين الشهداء من أبناء القدس بشكل خاص واشترطت في المرحلة الأولى للإفراج عن تلك الجثامين أن يتم دفنها خارج المدينة أيْ الضفة الغربية وقد وافقت بعض العائلات التي تعيش في قرية كفر عقرب وهي قرية مقدسية تقع خارج جدار الفصل العنصري. لكنَّ العائلات التي تعيشُ في القدس رفضت هذا الشرط الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تتراجع عنه واشترطت على كلِّ عائلة، توقيع قائمة شروط وتعهد بعدم الإخلاء بها مثل: (ضراغمة، 2016: 40)

1. عدم إجراء تشريح للجثمان.
2. والدفن ليلًا فور تسلمه وبحضور عدد محدد من الأهل يتراوح ما بين 12-30 شخصًا.
3. تسليم قائمة بأسماء المشيعين وأرقام بطاقاتهم للفحص المسبق وعدم السماح لأيٍّ منهم بحمل أجهزة هاتف نقال أو أجهزة تصوير. (ضراغمة، 2016: 40)
4. مهلة الدفن ساعة واحدة فقط.
5. دفع كفالة مالية تزيد على (25 ألف شيكل) 5000 دولار، يجري تحصيلها عند الإخلال بشروط الدفن (دكة، 2016: نت)
6. وفي هذا الخصوص قدّم المحامي محمد عليان، وهو والد الشهيد بهاء عليان ([[2]](#footnote-2))، (وكالة معا، 2016: نت) من جبل المكبر في القدس ورئيس لجنة أهالي الشهداء في القدس شرحًا عن الإجراء الإسرائيلي وقال: كانت السلطات الإسرائيلية تجري عمليات فحص جسدي للمشاركين في التشييع في ثلاث محطات، قبل وصولهم إلى المقبرة لدفن الشهداء(ضراغمة، مرجع سابق: 40)
7. وحسب محامي مؤسسة الضمير الحقوقية، محمد محمود، الذي يتابع ملف الجثامين المحتجزة، أن تسليم جثامين عدد من شهداء القدس جرى بعد أن قدمت العائلات التماسًا إلى المحكمة طالبت فيه بتحديد مواعيد تسليم الشهداء ودفنهم، وأوضح أن المحكمة أصدرت قرارًا يقضي بالزام النيابة العامة بالرد على الاستئناف، الأمر الذي جعل السلطات تبادر إلى قبول تسليم عدد من جثامين الشهداء لكن التنفيذ جاء مفتقدًا لأبسط الاعتبارات الإنسانية.

ولا شك أن سياسة احتجاز الجثامين تشكل خرقًا للقانون الدولي، إذ يقول شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق، "أن اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، توضحان أنه في حال وفاةِ أيِّ أسيرٍ أو مقتل شخص في ساحة الحرب فإنه يجب أن يدفن بحسب التقاليد والعرف ويجرى التعريف بهويته، وتبليغ عائلته. كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نشرت تقارير أشارت إلى وجود خلافات بين الحكومة وجهاز الأمن الداخلي بشأن احتجاز جثامين الشهداء وجاء في تقرير نشره مؤخرًا موقع "واللا الإخباري" أن الحكومة الإسرائيلية تعتبر استمرار احتجاز جثامين الشهداء يشكل رادعًا وأداة ضغط على عائلاتهم من أجل منع وقوع عمليات أخرى بينما يرى جهاز الأمن الداخلي والجيش أن استمرار احتجاز الجثامين خطوة تقود إلى أجواء سلبية أكثر تطرفًا وتغذي التحريض بين الفلسطينيين". (ضراغمة، مرجع سابق: 44)

**ثانيًا الرد التشريعي (سن قوانين لمجابهة الانتفاضة)**

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي احتلال احترافي بكل معنى الكلمة، فهو يجيد ممارسة الاعتداء على الحقوق الإنسانية والسياسية والقانونية للفلسطينيين، ويبدع في إعطائها بُعدًا ومصوغًا قانونيًا من خلال تشريع القوانين في الكنيست أو من المحكمة العليا بهدف الانتقام، حيث طرح الكنيست الإسرائيلي، منذ ربيع 2015، وحتى نهاية الدورة الصيفية آب 2016، 82 قانونا عنصريا على جدول الأعمال منها ما تم تشريعه نهائيًا ومنها ما ينتظر، (أبو رموز، 2016: 171) وفي استمرار لهذا النهج قامت السلطات الأمنية والتشريعية في إسرائيل لقمع الانتفاضة بسن العديد من القوانين؛ انتقامية الهدف وقائية الادعاء، ومنها:

1. **"قانون مكافحة الإرهاب"** الذي طرحته وزيرة العدل الإسرائيلية، أيليت شاكيد (حزب البيت اليهودي)، ويهدف إلى تشديد العقوبات على الضالعين بنشاطات (إرهابية) ضد دولة إسرائيل. ووُصف القانون بأنه يمنح القضاء الإسرائيلي مزيدًا من الأدوات لمواجهة "الإرهاب". ووفق القانون الجديد، سيكون بإمكان المحكمة الإسرائيلية إصدار أحكام بالسجن لمدة 30 عامًا على ما وصفه (جرائم متصلة الإرهاب)، ويساوي القانون الجديد بين منفذ العملية ومقدّم المساعدة له، إذ يمكن إنزال عقوبة صارمة بحق الاثنين دون التمييز بدورهما.(ليخترمان، 2016: نت)، ويوسع كذلك العقوبات التي يمكن إنزالها بحق كل من يتضامن مع (تنظيم إرهابي) (والمقصود بالتنظيم الإرهابي في هذا القانون هو التنظيمات الفلسطينية لأن إسرائيل لا تعتبر النشاطات المتطرفة بحق الفلسطينيين من قبل المستوطنين نشاطًا إرهابيًا)، أكان عبر نشر ترحيبات، أو رفع أعلام خاصة به. وينص القانون الذي خرج إلى حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر/ تشرين ثانٍ2016م على عقوبة السجن المؤبد كحد أدنى لمن يرأس (تنظيم إرهابي)، بصورة مباشرة أو مداورة. ويحدّد القانون عقوبات صارمة لنشاطات عديدة متعلقة (بالإرهاب) مثل: بيع السلاح، والانضمام إلى تنظيم فلسطيني، وتدريب أشخاص في إطار نشاط تعتبره إسرائيل إرهابيًا. ويوسع هذا القانون الجديد من صلاحيات وزير الدفاع ورئيس الحكومة فيما يخص الإعلان عن منظمة معينة إرهابية، وذلك بمجرد توصية من جهاز الأمن الداخلي، ومراجعة المستشار القانوني للحكومة.( ليخترمان، المرجع السابق)، وأنظر أيضًا( أبو رموز، مرجع سابق، 176)

ومن الجدير بالذكر أن بعض البنود في هذا القانون أثارت قلقًا في أوساط منظمات حقوق الإنسان لأن العقوبات المقررة في القانون الجديد ليست واقعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون قد يزيد من خطورة المس بالأبرياء، وخصوصًا الأشخاص الذين تخرج آراؤهم أو أنشطتهم السياسية عن الإجماع. بل ادعى عضو الكنيست أسامة سعدي من القائمة العربية المشتركة أنّه "وفقًا للتعريفات الخاصة بالقانون الجديد كل شيء، ربما باستثناء إلقاء حبوب الأرز، يعتبر إرهابًا (الكنيست، 2016: نت)

1. **قانون منع الأذان في المسجد الاقصى**، في الثامن من مارس/آذار2017م، والذي قدمه رئيس الائتلاف الحكومي ديفيد بيتان والنائب موتى يوجيف من البيت اليهودي قدّم مشروع قانون يحظر استخدام مكبرات الصوت في المساجد لرفع الأذان بين الساعة الحادية عشرة ليلًا والسابعة صباحًا. ويحظى مشروع القانون بدعم الأحزاب الدينية اليهودية، أما مشروع القانون الثاني الذى طرحه حزب إسرائيل بيتنا، فينص على منع كلىٍّ لاستخدام مكبرات الصوت في المساجد لرفع الأذان(سعودي، 2017: نت)

ولقد علل القانون هذا الحظر بأن الأذان "يزعج المواطنين الإسرائيليين ويسبب أذىً بيئيًا ويضر بمستوى المعيشة"، وجاء في القانون أن "مئات الآلاف من اليهود القاطنين قرب التجمعات السكنية العربية يعانون -بشكل يومي وغير اعتيادي- من الضوضاء الشديدة الناتجة عن رفع الأذان عدة مرات خلال الليل وفي ساعات الصباح الباكرة". وأضاف مشروع القانون - ضمن ذرائع منع الأذان- أن "سماعات المساجد تستعمل لبث مضامين تحريضية دينية ووطنية" خلال مناداة المصلين إلى الصلاة، مضيفًا أن "القانون المقترح يقوم على فكرة أن حرية العبادة والاعتقاد لا تشكل عذرًا للمس بنمط ونوعية الحياة". وبناءً على نص هذا القانون؛ سيتم تحديد معدلات مكبرات الصوت في "مختلف بيوت العبادة لجميع الديانات" في إسرائيل، علمًا بأن المساجد هي الوحيدة في فلسطين التي تستخدم مكبرات الصوت لرفع الأذان، ويمنح مشروع القانون - الذي تقول الحكومة الإسرائيلية أنه يستند إلى قانون حماية البيئة لعام 1961م- وزير الداخلية صلاحية منع استخدام مكبرات الصوت في دور العبادة خلال ساعات الليل وعند الفجر، ومنح المشروع الشرطة الإسرائيلية صلاحية استدعاء المؤذنين والأئمة للتحقيق معهم، واتخاذ إجراءات جنائية ضدهم وفرض غرامات مالية على مخالفيه منهم، ووفقًا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (حكومية)، فإن ما يزيد على مليون وأربعمائة ألف عربي فلسطيني يعيشون في إسرائيل، ويشكلون 20% من عدد السكان البالغ أكثر من ثمانية ملايين نسمة(الجزيرة، 2016: نت)

وهدفت إسرائيل من هذا القانون إلى استكمال تهويد القدس ينظر خبراء ومراقبون إلى مشروع قانون منع الأذان على أنه يأتي ضمن "خطة ممنهجة لإكمال تهويد القدس وكل فلسطين"، حيث لا تتوقف الحفريات تحت المسجد الأقصى بغرض هدمه وإقامة هيكل سليمان المزعوم فضلًا عن باقي عمليات التهويد التي تجري على قَدَمٍ وساق. ويعتبر المراقبون هذا القانون واحدًا من أخطر قرارات إسرائيل العنصرية، ضد الفلسطينيين بشكل عام والمسلمين بشكل خاص، خصوصًا وأن الفلسطينيين  يشكلون غالبية سكان القدس الشرقية ويسمع الأذان في جميع أنحاء البلاد. ويرى الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني، مصطفى أبو السعود أن "الاحتلال يسعى دومًا لشطب الطقوس والعادات والهوية الفلسطينية بالتدريج كي لا يشعر بها أحد، فتارة يدعى أن بعض المأكولات الفلسطينية أصلها إسرائيلي ويطلق أسماء عبرية على شوارع ومفترقات ومؤسسات مدينة القدس كي ترسخ في ذهن المواطن الإسرائيلي والفلسطيني بأقدمية هذا الاحتلال(عبد الجواد،2017: نت )

1. **قانون يمنع المحكمة العليا الإسرائيلية من بحث اعتراضات الفلسطينيين** أقرته اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، يوم 17/6/2017م ، هذا القانون يمنع المحكمة العليا الإسرائيلية من بحث "الطعون الإدارية" التي يقدمها المواطنون الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية المحتلة، ضد جهات وسلطات حكومية إسرائيلية على أن يتم بحث هذه الاعتراضات أمام المحاكم المركزية وليس المحكمة العليا. ويهدف مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست "بتسلال سموتريش" من حزب البيت اليهودي إلى الحد من تدخل المحكمة العليا في مواضيع التخطيط والبناء في الضفة الغربية المحتلة ما يسهل عملية مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات في واقع الحال(وكالة معا، 2017: نت).
2. **مشروع قانون يسمح بحكم إعدام الفلسطينيين**، ردًا على إغلاق المسجد الأقصى في يوليو /تموز2017م تصاعدت العمليات الاستشهادية، وفي إثرها نادت نائبة رئيس الكنيست الإسرائيلي "ناوا بوكر" من حزب "الليكود" بتشريع قانون في الكنيست يسمح للمحكمة العسكرية الإسرائيلية، بإصدار حكم الإعدام على من وصفتهم بمنفذي "العمليات الإرهابية التي تتسبب بقتل إسرائيليين". وجاءت هذه الأقوال وفقًا لما نشرته الصحف العبرية يوم18/7/2017م، مشيرة إلي أنه يجب سن قانون تنفيذ حكم الإعدام من قبل الكنيست الإسرائيلي، ضمن ما وصفته حرب إسرائيل على "الإرهاب" الفلسطيني، مؤكدة بأنها ستطرح قريبًا مشروع القانون أمام الكنيست. وأضافت أنه يجب أن يدركَ كلُّ مَنْ سيقوم بتنفيذ عملية ضد الإسرائيليين ومن يرسلهم وعائلاتهم بأنه ينتظرهم أقسى عقوبة وهي الإعدام، مضيفة أن منفذي عملية مستوطنة "ايتمار" يعيشون اليوم في فندق أربعة نجوم في السجون الإسرائيلية، وكذلك منفذ عملية مستوطنة "حلميش"، يجب أن تكون عقوبة الإعدام وعلى عائلاتهم أن يدركوا بأن أبناءهم لن يعيشوا في فنادق أربعة نجوم بانتظار الإفراج عنهم ضمن صفقة تبادل ليعودوا لقتل اليهود (وكالة معا، 2017: نت)
3. **قانون "القدس الموحدة: الذي** قدمه "نفتالي بينت" رئيس حزب البيت اليهود بالاشتراك مع رئيس الكتلة البرلمانية للحزب المذكور "شولي موعلم" يوم 18/6/2017م، إلى سكرتارية الكنيست مشروع قرار يقضي بتعديل القانون الأساسي المعروف باسم "القدس عاصمة إسرائيل". ويطالب مشروع "بينت" بتعديل القانون القائم حاليًا بحيث يحتاج كل قرار سياسي يتعلق بالقدس وتقسيمها إلى موافقة 80 عضوًا من الكنيست وليس موافقة الأغلبية العادية كما هو نص القانون القائم حاليًا. وينص القانون الأساسي الخاص بالقدس الذي تم سنة عام 1980م على أن القدس لن تُسَلَّمَ إلى أي جهة أجنبية سواء كان هذا التسليم سياسيا أو سلطويا وهذا القانون يسري أيضًا على الحدود البلدية للقدس(المرجع السابق)

وكانت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست الإسرائيلية، يوم 9/7/2017م، أجلت التصويت على قانون أساس "القدس الموحدة"، على أن يتم عرضه مرة أخرى بعد أسبوع لمناقشته والتصويت عليه. وقدَّم وزير التعليم، نفتالي بينيت، اقتراحًا جديدًا بشأن تعديل "قانون أساس القدس"، الذي يهدف أساساً إلى وضع عراقيل لتقسيمها مستقبلاً. وبحسب صحيفة (هآرتس) فإنَّ الاقتراحَ الذي يعمل عليه بينيت، مع الوزير زئيف إلكين، وفي أعقاب معارضة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يتيح إمكانية إلغائه بسهولة نسبية، إذا طلبت الحكومة من الكنيست المصادقة على اتفاق سياسي يشتمل على تقسيم القدس. وتبين أن بينيت طالب بداية، أن يكون تقسيم القدس منوطًا بمصادقة غالبية تصل إلى 80 عضوًا من الكنيست، وإلغاء هذا البند يلزم بالحصول على غالبية تصل إلى 80 عضوًا وفي إطار التفاهمات الجديدة مع إلكين، تقرر أنه يكفي مصادقة 61 عضو كنيست على إلغاء هذا البند، الذي أطلق عليه "بند تحصين القدس". يذكر أن مقترح مشروع قانون "القدس الموحدة" وإجراء الاستفتاء يعتمد بالأساس على المقترح الذي قدمه عضو الكنيست جدعون ساعر، عام 2007م، وحظي بتوقيع العديد من أعضاء حزب الليكود، وأيضًا نتنياهو الذي كان رئيسًا لكتلة المعارضة. ويشترط مقترح القانون الأول الذي قدمه حزب "البيت اليهودي" موافقة 80 عضوًا من الكنيست على أيِّ قرارٍ للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة. ويهدف مشروع القانون إلى عرقلة أي عملية سياسية قد تفضي إلى حلِّ الدولتين، وبموجبها تكون القدس مقسمةً بين إسرائيل والفلسطينيين(الحسيني، 2017: نت)

1. **قانون يهودية الدولة: وأخيرًا وليس بآخر ناقش الكينسيت أكثر القوانين عنصرية، وهو قانون يهودية الدولة:** طُرح هذا القانون الذي يسعى إلى تحديد هوية إسرائيل كـ "دولة يهودية ديمقراطية"، يوم الأربعاء، 25/7/2017م، في الجلسة الأولى للجنة خاصة تضمّنت عددًا من أعضاء الكنيست من الأحزاب المختلفة.(دكة، 2017: نت)

وادَّعَى رئيس اللجنة، عضو الكنيست (أمير أوحانا)، الذي عينه رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، رئيسًا لها، أنّ الهدف هو كتابة وثيقة تعريفية تحدد هوية دولة إسرائيل وطابعها. "قد تكون هناك أهمية لكل نقطة وفقرة بعيدة المدى، لهذا سنركّز على جميعها وسنسمع الآراء المختلفة، ومن ثم نتخذ القرارات. وأضاف أوحانا مَنْ يَدَّعِي أنّ القانونَ عنصريٌّ وكَأَنُّه يَدَّعِي أنَّ الصهيونيةُ عنصريةٌ".(دكة، 2017: نت) وكل من قام بالاعتراض على مشروع القانون قام رئيس اللجنة، (أمير أوحانا من حزب الليكود) بطرده وعلى رأسهم أحمد الطيبي الذي وصفه بالقانون العنصري، كما وطُرِد أعضاءٌ من الكنيست آخرون، معظمهم من اليسار الإسرائيلي. (دكة، 2017: نت)

وفي هذا الشأن قال زعيم المعارضة، عضو الكنيست، يتسحاق هرتسوغ: "أنتم تلعبون بالنار. وهذا قد يؤدي إلى شرخ في المجتمع الإسرائيلي. عندما أتحدث عن الفاشية فهذا مثال على ذلك". وألغى رئيس الحكومة نتنياهو في اللحظة الأخيرة مشاركته في الجلسة الأولى الخاصة التي تجريها اللجنة. كان من المفترض أن يفتتح نتنياهو الذي وضع أحد بنود القانون الجلسة إشارة إلى نيته إكمال التصويت على مشروع القانون في الأشهر القادمة. .(دكة، 2017: نت) وبالرغم من أن الجلسة الأولى كانت صاخبة، وساد فيها توتر. وطُرِد نوابٌ من الكنيست كثيرون من المعارضة الذين احتجوا على مشروع القانون، إلا أنَّ المشروعَّ ما زال قائمًا وستشهد الأشهر المقبلة جلسات أخرى. (دكة، 2017: نت)

**الخاتمة والنتائج والتوصيات**

**الخاتمة:**

وفي الختام يمكن القول أن انتفاضة القدس الأخيرة هي حدث يعبر عن ردة فعل طبيعية لجيل عاش ظلمة الاحتلال منذ أن خرج للدنيا وأبصر الحياة، أجيال تعاقبت والاحتلال جاثٌم على صدورهم، منهم أجيال شهدت لحظة الاحتلال فمنهم من قضَوا نحبَهم وآخرون هرمو والاحتلال باقٍ، وأجيال أخرى ولدت في ظل الاحتلال وكلاهم عاش معاناة وقمع لمدة خمسين سنة، لم يرَوا في حياتهم إلا الاحتلال، عاشوا التمييز والظلم في كلِّ شيء، منها: مصادرة الممتلكات، وسحب الهويات، والاعتقال المتكرر، والتهديد بالإبعاد عن القدس، ونظام التعليم الذي حاولت إسرائيل تهويده لطمس الهوية الوطنية لدي سكان القدس ولم تفلح، والمسكن الذي تمنع المقدسيين من بنائه أو تطويره من خلال رفضها لإعطائهم ترخيص بناء، وقيود العمل المفروضة بالحصول على تصريح للتنقل، وكثرة الغرامات المفروضة عليهم والقائمة في هذا الخصوص طويلة.

كما تفنن الاحتلال في إبقائهم تحت سيطرته، مع محاولات حثيثة على منع تطورهم وإعطائهم فرصة لعيش حياة كريمة كباقي الأمم بهدف تهجيرهم من القدس؛ ليحقق واقعًا ديموغرافيًا لصالحه على جغرافية القدس، ضمن مبدأ أرض أكثر وفلسطينيين أقل، فضلًا عن حرمان جيل الشباب من الصلاة في المسجد الأقصى كإجراء أمني الشكل وانتقامي الهدف، هذه المعاناة والذي يتجرعها المواطن المقدسي يوميًا، لم تثنيه عن الدفاع عن مدينته ولا عن مقدساته، منذ بداية الاحتلال وهناك عدة أحداث أثبت فيها المقدسيون أنهم حماة لمدينتهم وأولى قبلتهم، كان آخرها أحداث إغلاق الأقصى في منتصف يوليو/تموز2017م، واستطاعوا بوحدتهم أن ينتصروا على المحتل وأجبروه على التراجع وفتح الأقصى ورفع البوابات الإلكترونية الذي فرضها على أبواب الأقصى. ليثبتوا من خلال تضامنهم وتعاضضهم للعالم أنهم أصحابُ الحق في القدس بلا منازع، وللإسرائيليين أن المسجد الأقصى خطٌّ أحمر محصن بإيمان أهل القدس بعقيدتهم. ورسالة للفصائل الفلسطينية المنقسمة على نفسها، أن الوحدة الوطنية هي ترياق النصر والحرية.

**أهم النتائج المستخلصة من البحث هي:**

1. مهما ضعفت الحالة الوطنية تبقى القدس محصنة بانتماء أبناءها الصادق لها، وهذا ظهر واضحًا عند انطلاق مجموعة من الشباب بتنفيذ عمليات فردية ضد أهداف إسرائيلية دون توجيه من الفصائل الفلسطينية، خصوصًا في ظل تراجع أداء فصائل المقاومة من أخذ زمام المبادرة.
2. كشفت الانتفاضة عن حالة الضعف والوهن التي تعيشه الفصائل الفلسطينية، وخصوصًا أن الفصائل لم تعمل على تنظيم وتطوير الانتفاضة وإسنادها بعمليات خارج ميدانها وداخل ميدان العدو.
3. تبين أن سياسة إسرائيل لردع الانتفاضة هي إجراءات انتقامية بحته، ولكنها مدروسة ومتقنة، من خلال مدّها بتشريعات قانونية تخدم أهدافها وتحصنهم من العقاب، وإعطائها مظهرًا ديموقراطيًا أمام المجتمع الدولي.
4. استخدمت إسرائيل كامل سلطاتها( العسكرية، والأمنية، والسياسية والتشريعية) في قمع الانتفاضة والقضاء على العمليات الفردية، ولكنها لم تفلح في تحقيق هدفها، كما أخفقت في تمرير بعض مخططاتها التهويدية للأقصى، مثل فرض البوابات الإلكترونية على أبواب المسجد، إلا أنها حققت نجاحًا ملحوظًا في بعضها، منها: زرع كاميرات مراقبة على المسجد، وتمرير قانون منع الأذان في الأقصى.
5. لم تنجح الانتفاضة من الحد من إجراءات تهويد المدينة، فهناك مخططات إسرائيلية رسمت بدقة وتنفذ بإتقان منها الحفريات تحت المسجد الأقصى، ومحاولة تهويد التعليم في القدس، وبناء المستوطنات وتطوير بعضها. وعزل القدس عن مدن الضفة الفلسطينية.
6. كشفت الانتفاضة عن مدى وحشية الاحتلال وتبين هذا من خلال الأعداد الكبيرة للشهداء والجرحى والأسرى الذين أمعنت إسرائيل في الانتقام منهم، وخصوصًا أنها لمْ تستثنِ أحدًا من أطفال ونساء وشباب ومرضى، حتى الأموات لم يفلتوا من العقاب والانتقام، بأن تم احتجاز جثامينهم في عملية تبريد وصلت إلى 40درجة تحت الصفر. فضلًا عن قيامها بهدم منازل منفذي العمليات الفدائية واعتقال أهاليهم ومنعت بعضهم من السفر للخارج. محدثًة بذلك إجراءات لم يسبقهم لها أحد.

**التوصيات:**

1. تواجه القدس مخططًا إسرائيليًا لتهويدها، لهذا يجب على أصحاب القرار تشكيل لجان مختصة لمواجهة هذه الإجراءات، ودعم صمود أهالي القدس كونهم يواجهون هذه الإجراءات ويعيشون معاناتها ليلًا ونهارًا.
2. ضرورة قيام الفصائل الفلسطينية كآفةً بالعمل على إنهاء الانقسام الذي أضرّ بالقضية الفلسطينية ضررًا كبيرًا بشكل عام، وعلى آليّات دعم القدس على وجه الخصوص. وإذا تعذر إنهاء الانقسام وإرساء الوحدة الوطنية على الفصائل العمل على مبدأ وحدة الهدف، وجعل نصرة القدس خارج كل المناكفات والمحصصات السياسية، حتى يتسنى لأهل القدس القدرة على الصمود ومواجهة مخططات الاحتلال التي تهدف إلى اقتلاعهم من بيوتهم وقراهم ومدينهتم.
3. ضرورة العمل على تطوير الانتفاضة بأساليب وخطط شعبية لمواجهة مخططات التهويد، وآليات وخطط إبداعية تكون أكثر إنجازًا وأقل ضررًا على المواطنين.
4. إسناد أهالي القدس بخطة إعلامية مكثفة لإظهار معاناتهم اليومية، تكون موجهة إلى المجتمع الدولي، حتى تُشَكِّلَ رأيّا عامًا عالميًا يكون في صالح القدس وأهالي القدس، وكاشف للإجراءات العنصرية الصهيونية والتي تَدَّعِي الديموقراطية.

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولًا المصادر بالغة العربية:**

**التقارير:**

* تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 1988م
* تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، رام الله- فلسطين المحتلة، 2017

**الرسائل الأكاديمية:**

* البطة، محمد عبد الجواد، المعتقلون الفلسطينيون في سجون الإسرائيلية 1985-2005، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، 2016م

المؤتمرات العلمية:

* أبو رموز، حملة قوانين عنصرية إسرائيلية ضد الفلسطينيين، البرنامج التدريبي، إعداد السياسات العامة، والتفكير، الاستراتيجي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الاستراتيجية- مسارات، نوفمبر2016.
* أبوجلهوم، د. سامي على عبد القادر، مواقف والأحزاب الإسرائيلية من انتفاضة القدس، مؤتمر القدس العلمي – العاشر، مؤسسة القدس الدولية- فلسطين، 2016
* العيلة، د. خالد محمود، سياسات الاحتلال وممارسة لإجهاض انتفاضة القدس، مؤتمر القدس العلمي – العاشر، مؤسسة القدس الدولية- فلسطين، 2016

**المجلات العربية:**

* أرناؤوط، عبد الرؤوف، القصة الكاملة لهبة المقدسيين من باب حطة إلى باب الأسباط، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 112، بيروت، لبنان، 2017.
* الاسطل، أماني مرض سرطاني ينتشر في القدس، مجلة فتح، عدد 62 مكتب الاعلام، القاهرة جمهورية مصر العربية،، اذار /مارس 2012.
* أبو مطر، ناصر، الأثر النفسي والاجتماعي للانتفاضة على الأطفال في القدس، أمواج، عدد 104، غزة- فلسطين، إبريل 2016
* البطة، د. محمد عبد الجواد، حوار خاص، البيادر السياسي، حاوره محمد المدهون، عدد1078، 29/4/2017 رام الله، فلسطين 2017
* شاهين، خليل، هبّة الأقصى و "الفرص المهدورة" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 112، بيروت، لبنان، 2017
* ضراغمة، محمد، احتجاز الجثامين سياسة إسرائيلية متوحشة وفاشلة، مجلة الدراسات الفلسطينيين، عدد 107، بيروت ،لبنان، 2016م.
* فروانة، عبد الناصر، استهداف إسرائيلي ممنهج للطفولة الفلسطينية، أمواج، عدد 106، غزة- فلسطين، أغسطس 2016
* ناشف، سهاد ظاهر،الاعتقال الإداري للجثامين الفلسطينية تعليق الموت وتجميده، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد107، بيروت، لبنان 2016م.

**الصحف العربية:**

* الأيام، إسرائيل ترفض هدم بيوت قتلة الفتي محمد أبو خضير، الجمعة 16/9/2016

**ثانيًا المواقع الإلكترونية:**

* أحمد العشي، دنيا الوطن- رام الله، لقب "مفجر انتفاضة القدس"..فخرا لعائلة الحلبي ولفلسطين، تاريخ النشر : 2016-10-03 <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/10/03/975411.htm->
* أحمد عبد الجواد، خمسة أسباب وراء منع إسرائيل الآذان بالقدس ،13/2/2016 http://alkessa.com/artical-10851-
* أ ك، 309،شهداء ارتقوا بانتفاضة القدس حتى اليوم، صفا- القدس المحتلة، 12/5/2017 <http://safa.ps/post/207794/309.->
* البطة، د. محمد عبد الجواد، في ذكرى انتفاضة القدس عامان من الإنجازات والاحتياجات. تاريخ النشر : 2017-10-02 تاريخ القراءة ، 9/10/2017 ،https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/10/02/446638.html-
* انتفاضة القدس" في عامها الأول.. معطيات وأرقام (انفوغراف) القدس المحتلة - قدس برسhttp://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=237-
* الحسيني، عدنان قانون القدس الإسرائيلي سينهي عملية السلام ويدفع المنطقة للعنف، تاريخ النشر، 0/7/2017 <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/10/106598->
* الضمير، ورقة عن الاعتقال الإداري ، أيار2015 http://www.addameer.org/ar/content -
* المصدر، الكنيست يقرّ قانون "مكافحة الإرهاب"15/602016 http://www.al-masdar.net/% %A8-

الجزيرة مصاطب العلم بالأقصى تتصدى لمحاولات اقتحامه، تاريخ النشر 17/8/2015

* http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
* <http://alresalah.ps/ar/post/128175->
* الجزيرة، قانون منع الأذان.. تتويج لمحاولات إسرائيلية قديمة،http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/17
* حمتو، نسمة، الشعور بالقهر والظلم وراء مشاركة الشباب في انتفاضة القدس ، آخر تحديث: الأحد, 02 أكتوبر, 2016, 09:44 بتوقيت القدس، <http://felesteen.ps/details/news/173843/->
* دكة، عامر، طرد نواب ومشادات في الجلسة الأولى لقانون يهودية إسرائيل26/7/2017
* masdar.net ، <http://www.al>
* دكة، عامر، هل تعيد إسرائيل قريباً جثث منفذي الهجمات من القدس الشرقية ؟ المصدر لاقرب للحدث اغسطس 16/2/2016، <http://www.al-masdar.net./>
* روسيا اليوم، أكثر من 7000 معتقل فلسطيني في السجون الإسرائيلية تاريخ النشر:01.01.2016//arabic.rt.com/news/806076
* ر ش/ط ع، القدس المحتلة – صفا ، <http://safa.ps/post/191434>
* سعودى، محمد، الكنيست الإسرائيلى يقر القراءة الأولى لقانون منع الأذان بالقدس، الأربعاء، 08 مارس 2017 01:20 م [http://www.youm7.com/story/2017/3/8/%](http://www.youm7.com/story/2017/3/8/%25)
* شاهين، محمد مصطفى، انتفاضة القدس إرادة شعب، آخر تحديث: الجمعة, 30 أكتوبر, 2015, 21:32 بتوقيت القدس [http://felesteen.ps/details/news/149824/%-](http://felesteen.ps/details/news/149824/%25-)
* ليخترمان ، يردين تعرّفوا إلى القانون الإسرائيلي الجديد لمكافحة الإرهاب، نوفمبر 2016, 17:53 0http://www.al-masdar.net /
* مظلوم ، خلدون، و أبو سبيتان، فاطمة، انتفاضة القدس" في عامها الأول.. معطيات وأرقام (انفوغراف(،تاريخ
* النشر، الاثنين 03 اكتوبر 2016 - 16:28 م، <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=23737>
* نوفل ، دعاء، احتجاز الجثامين.. جبهة جديدة في انتفاضة القدس، خاص قدس الإخبارية، نشر بتاريخ 2016/10/02 <http://www.qudsn.ps/article/101675->
* هروش، هداس، المحكمة العسكرية ترفض استئناف أزريا وتدينه بالقتل 30 يوليو 2017, 16:46 2 [http://www.al-masdar.net/%](http://www.al-masdar.net/%25)
* هروش، هداس، تحليل، من السكاكين إلى الرصاص: قلق من تفاقم الإرهاب في القدس، تاريخ النشر، 10/10/2016، <http://www.al-masdar.net5>
* وكالة معا، الاعتقال والحبس المنزلي يمنعان مئات الاطفال من الالتحاق نشر بتاريخ: 25/08/2017 بالمدارسhttps://www.maannews.net/Content.aspx?id=920398
* وكالة معا، الاحتلال يعلن وقف مخططات بناء فلسطينية في القدس، نشر بتاريخ: 11/10/2016 ( آخر تحديث: 12/10/2016 الساعة: 08:17 ) <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=870594>
* وكالة معا، مواجهات وإصابات- الاحتلال يهدم منزل منفذ عملية "حلميش"نشر بتاريخ: 16/08/2017) <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=919131>
* وكالة معا، قانون يمنع العليا الاسرائيلية من بحث اعتراضات الفلسطينيين نشر بتاريخ: 18/06/2017 ( آخر تحديث: 19/06/2017 الساعة: 09:30 ) <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=911795>
* وكالة معا، قانون" الإعدام لمنفذي العمليات أمام التشريع الاسرائيلي، نشر بتاريخ: 02/08/2017 <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=917103>
* وكالة معا، ماذا يحتاج أي قرار يتعلق بالقدس من الكنيست؟ نشر بتاريخ: 18/06/2017 ( آخر تحديث: 19/06/2017 الساعة: 13:12) <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=911798>
* وكيبيديا، الانتفاضة الفلسطينية 2015-2016، آخر تعديل 7 أكتوبر 2017، الساعة 11:59،https://ar.wikipedia.org/wiki-

1. () هي حلقات دراسية في المسجد الأقصى تقام خلال الأوقات التي يكون فيها الحرم القدسي الشريف شبه خال بين صلاتي الضحى والظهر وقبل صلاة العصر. و توجد منها ثلاثة عشر مصطبة، تُعقد فيها حلقاتُ العلم من خلال دوراتِ، كل دورةٍ مدتُها أربعةُ أشهر، وتختص بعلوم الشريعةِ وتفسيرِ القرآن الكريمِ وتجويده، إضافة إلى الوعظ والإرشاد. فضلًا عن دورها العلمي، تهدف هذه الحلقات إلى التصدي لمحاولات المستوطنين وجنود الاحتلال لاقتحام الأقصى.(الجزيرة،2015: نت ) ومنعت سلطات الاحتلال مصاطب العلم في المسجد الأقصى الذي تقوم عليه (مؤسسة عمارة الأقصى) كما تم حجز أغلب هويات الداخلي إلى الأقصى من الرجال والنساء، ومنعت الشرطة دخول بعض النساء من طالبات مصاطب العلم في الوقت نفسه، وكان يتم انتشار قوات كبيرة من أفراد الجيش حولا مصاطب العلم بهدف ارهاب الطلبة والطالبات.(الاسطل، 2012: 22) [↑](#footnote-ref-1)
2. )) و بهاء عليان استشهد بعد تنفيذه عملية مزدوجة "طعن وإطلاق نار"، مع الأسير بلال أبو غانم في حافلة إسرائيلية بقرية جبل المكبر شهر تشرين أول 2015، مما أدت إلى مقتل ثلاثة مستوطنين وإصابة آخرين، للمزيد أنظر (وكالة معا، 2016: نت) [↑](#footnote-ref-2)